بلزوم التقدم في الدهر كما سلطان الفطرة العقلية وقضاء العقول الملكوتية لا يندفع بوسوسة شيطان الوهم ولا يطفئ نوره
بما يتفوه به الوهم فانه لا يخفى على ذي فطرة ثاقبة واولى فطنة صائبة بافيه اما في الاولى فلانه لو تم لزم ان لا يتصف العدم بالتقدم
كما لا يتصف بالمعية لعدم الشيئية فلا يتصف الوجود بالسبوقية بالنسبة اليه للتضايف فلا يصح الحكم بالحدوث الدهري والحق ان
العدم وان لم يكن شيئا لكن الحدوث يقتضي سلب الوجود وسلب المعية لوجود الحادث مع القديم فوجود القديم تارة ليس مع الوجود
للحادث وتارة ليس معه فلزم التقدم وقطعا وسلب معية الوجود هو المعنى بعينه العدم واما في الثاني فلان وجود الباري تعالى
تارة مع عدم الحادث وتارة مع وجوده فلزم التقدم في وجوده الواقعي والتجدد في حاق الواقع سواء سمي دهرا او سرمدا او سمي
باسم اخر وهذا لا يندفع باسماء سمي بها واما الثالث فيطلع عليه بادنى الاهمال والبطلان لان اقتضاء السلب وجود السلوب لا يختص قطعه
كيف ويلزم ح ان لا يصح سلب الشريك عن الباري تعالى ثم ان الحكم بالحدوث والسبوقية انما كان لوجود الباري وسلب
ثم وجود العالم بعده واذا لم يكن الحكم بالسلب صحيحا لم يبق في يد العقل ما يحكم به الحدوث واذا لم يصح سلب العالم هناك فان لم يصح
الايجاب ايضا فذلك حكم بارتفاع النقيضين ولا يرتضيه فطرة السانية وان صح الايجاب فقد لزم القدم ثم انه اعترف في قوله فاذا
كان الجاعل موجودا السرمدية اه بانه لم يتحقق اضافة سبحانه الى شيء في السرمد ثم بعد ابداع جملة الموجودات حدثت اضافة
المعية فوجوده تعالى السرمدي تارة في العالم وتارة في ليس معه فلزم التقدم في الوجود الواقعي وفي نسبة الباري الفعال تعالى الى
العالم واما في الرابع فلان تعاقب الوجود على العدم بدلا عنه من دون توهم امتداد غير معقول اولا ترى انه اذا انفرق وجود الباري
الفعال عن وجود الحادث فوجوده سبحانه تارة ليس معه وتارة معه ولو صح وقوع الوجود بدل العدم في حيزه من دون تقدم وامتداد
ولو صح هو الجاز ان يقع معيته سبحانه مع المبدعات مع سلب المعية مع الكائنات بل متفرقة عنها ثم يقع معيته سبحانه مع الكائنات
في غير عدمها وسلبها بدلا عنه الى حد من حتى يلزم الامتداد والتقدم فبطل اصل الدليل فتامل جملة الطريق الثاني انه اذا كان
النوع الهيولاني متعاقب الافراد والغير المتناهية متجددا زمانيا يتعلق به التكون من عدمه التكون الزماني على الاستيجاب الشمول لكون
هو الامتداد والزمان عدمي وزمانه يقدم العالم سبحانه تعالى يقدم العالم سبحانه تعالى
هو لا محالة حادثا دهريا متعلق بالصنع من بعد عدمه الصريح الغير التكميلي في الدهر بالضرورة العقلية واجماع عامة العقلاء فاذن
بالمعنى الاجمالي يصدق الحكم بسبق العدم الصريح الدهري على الطبيعة المرسلة وان كانت الطبيعة موجودة في الدهر مع عدم وجود شيء
من الافراد بل على صرافة الارسال واطلاق اللابشرطية وذلك قول بالمثل الافلاطونية وقد استبان بطلانها فقد اتضح ثبات
الحدوث الدهري لطبائع الكائنات الواقعة تحت الكون والفساد ولا يلزم من ذلك حدوثها في الزمان لعدم الثبات الزماني

كما قد تخشيه اوهام المتكلفين بالانفهام لانحفاظ وجود النوع في عالم الزمان على ذلك التقدير بين تسلسل الافراد المتعاقبة لا عن
بدء زماني فاذن قد ثبت ان الحركات باسرها اشخاصها وانواعها ومنها الحركة المستديرة التي هي محل الزمان اعني اسرع
الحركات واظهرها واشملها واوسعها وان هي الا حركة المعدل حادثة بالوجود في الدهر من بعد العدم الصريح المستوعب اما بالا
جميعا ويلزم من ذلك حدوث جملة الافلاك المتحركة بحركاتها المستديرة في الدهر والا لزم سكونها او لا قبل حدوث مبدئية الحركة
ثم عروض الحركة اخرا اذا ما دخلت في الوجود بهيئة الحركة وذلك مستحيل من جهة لزوم الامتداد والانقسام في الدهر ومن جهة
انه لا سكون في الفلكيات لكونه في حكم الموت واذا الفرض حدوث الفلك الاعلى وجميع السماويات الفرض الزمانيات معها في
الدهر وحادث الوجود في الدهر مسبوق الذات بالعدم الصريح في الدهر وكذلك ما تقدم عليه في الوجود ليس الا في المرتبة العقلية
في محاذاة الذهن لا غير هو الحق الاول في عالم الامر فقد استبان اذن حدوث عالم الامكان بالامر في الدهر وسبوقية وجوده
الثابت بالفعل بالعدم الصريح الدهري هذا خلاصة كلامه في القبسات وانت لا يذهب عليك ان هذا التقصي مبني على اصل وهو ان
من استلزام الحدوث الزماني للحوادث الزمانية الحدوث الدهري لما ادعى من الضرورة واتفاق العقلاء فقد عرفت
حالها ثم انه مبني على ان حدوث الافراد في الدهر لا يكون الا دفعة واحدة وان الدهر لا يحتمل تعاقب التغيرات وقد عرفت
انه اذا جاز وقوع الوجود بدل العدم من دون لزوم امتداد فليجز ان يقع قبليات وبعديات ومعيات على التعاقب بان يقع
المعية غير القبلية بدلا عنها من دون لزوم امتداد ثم يبنى حدوث الافلاك على لزوم الامتداد في الدهر وعلى استحالة سكونها
وقد عرفت حال الاول واما الثاني فلزومه غير ظاهر لان السكون انما يكون فيما يقابله الحركة وذلك انما يكون ان تلبس بالزمان
كما قد صرح الشيخ عند نفي الحركة عن الجسم الموجود في الآن وبعد التسليم ان استحالة السكون وان ادعيه الفلاسفة لكن حكمهم بذلك رجم
بالغيب من دون اقامة الحجة ثم يبنى حدوث العقول التي تحت العقل الاول لكونها في درجة الافلاك في الصدور وبينه في ذلك
الكتاب بان صدور هذه الكثرة عن الواحد الحقيقي بلا جهتيات تلك الجهتيات متلازمة في الوجود فيكون الافلاك والعقول
متلازمة في درجة واحدة وهذا لا يغني شيئا اذ يجوز ان يكون العلة الكافلة بينهما للافلاك موجودة والمعلول بعدم سبقه
الوجود ويكون متخلفا عنها وهذا القائل الفاضل يعترف به فيجوز ان يكون السماويات مستحيلة الازلية السرمدية والعقول ممكنة فيجوز
لزوم العقول دون السماويات ولا يندفع هذا الا باستعانة بعض مقدمات الدليل او بعض مقدمات الوجوه الازلية ثم يبنى حدوث
العقل الاول على انها متقدمة في المرتبة العقلية دون الوجود العيني وهذا الفرض غير مبرهن عليه فيجوز ان يكون تقدم العقل الاول

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)